

Internet Way of Networking Use Case

Intermediary Liability



September 2020

حالة استخدام لنهج الإنترنت في تكوين الشبكات

حماية التزامات الوساطة

سبتمبر 2020

حماية التزامات الوساطة ونهج الإنترنت في تكوين الشبكات

ما هي حماية التزامات الوساطة؟

في مسار أي رسالة عبر الإنترنت- سواء كانت بريداً إلكترونياً أو مقطعاً من الفيديو أو مكالمة مرئية أو صفحة موقع - يوجد عدد من الفاعلين - كل فاعل منهم يلعب دوراً وسيطاً في عملية نقل الرسالة.

ومن أمثلة وسطاء البنية التحتية للإنترنت: شبكات نقل المحتوى (CDNs) وسجلات أسماء النطاقات والمسجلين. وهؤلاء الوسطاء يقومون بإدارة البنية التحتية للشبكة وتوفير النفاذ للمستخدمين وضمان توصيل المحتوى. وهذه الشركات هي في الأغلب شركات قطاع خاص تقوم بعمليات الاستثمار وصيانة الخدمات التي نستخدمها جميعاً.

على عكس خدمات الإذاعة، حيث يتم التحكم في المحتوى من قبل الناقل، فإن الوسيط الذي يقوم بتوصيل خدمات البنية التحتية مثل مقدم خدمات الإنترنت لا يكون في الأغلب على دراية بمحتوى الرسالة التي يقوم بنقلها. فهذه الجهات تختص فقط بنقل رزم المحتوى عبر الإنترنت إلى وجهات أخرى. حتى وإن كانت هذه الجهات تتمكن نظرياً من تفقد محتوى تلك الرزم - وهو الأمر الذي يزداد صعوبة ويكاد يكون مستحيلاً نظراً للتشفير- فإنها لا تقوم بإنتاج المحتوى، فإن دورها الجوهرى يتمثل في نقل الرسالة بشكل كفاء مثلها في ذلك مثل خدمات البريد والتلفون.

تم تفعيل حماية التزامات الوساطة حول العالم، بهدف إعطاء الفرصة للوسطاء للتركيز على تطوير نماذج الأعمال الخاصة بهم وتأمين استثماراتهم دون الخوف من تحمل التزامات أو مسؤوليات تجاه البيانات التي تمر عبر شبكاتهم. وطالما استمر الوسطاء في الاستجابة لطلبات حذف أي محتوى غير قانوني، فإنهم لا يتحملون أي مسؤولية قانونية أو مالية عن محتوى البيانات التي يقومون بنقلها أو استضافتها.

يؤكد القسم 230 من قانون أخلاقيات الاتصالات الصادر عام 1996 بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك القسم رقم 512 من القانون الصادر عام 1998 الخاص بحقوق النشر للألفية الرقمية، وكذلك توجيهات التجارة الإلكترونية، كل هذه القوانين تؤكد على حماية وسطاء الإنترنت من تحمل مسؤولية أفعال مستخدميهم.

تتعامل هذه القوانين ومثيلاتها حول العالم مع وسطاء الإنترنت ليس بصفتهم ناشرين للمحتوى، ولكن كوسطاء لنقل البيانات والمعلومات التي يقوم مستخدمو خدماتهم بنشرها.



وفيما يلي عرض يوضح تأثير المحاولات المتزايدة لمراجعة الأنظمة القائمة الخاصة بالتزامات الوسطاء وكيف يشكل ذلك تهديداً للمقاصد الأساسية لتلك القوانين والتي تتسق مع الخصائص المميزة التي جعلت من نجاح الإنترنت أمراً ممكناً. كما يشير العرض إلى أن إعادة النظر في نظام التزامات الوسيط بشكل غير منظم ودون التنسيق الوثيق بين مختلف الأدوار ودون التحقق من الاتساق مع المهام التي أكد عليها الفكر الرئيسي وراء تلك القوانين، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على نهج الإنترنت في تكوين الشبكات مستقبلاً.

التوجهات الحالية

في السنوات القليلة الماضية، أصبح هناك اتجاه متزايد في عدد من الدول لمراجعة الأنظمة القائمة الخاصة بحماية التزامات الوساطة مما أصبح يمثل خطراً. وأصبح التركيز الآن على الوسطاء الذين يقومون بتقديم خدمات في قمة منظومة عمل الإنترنت، على منصات مثل الفيسبوك وتويتر وأمازون. حيث يقوم صناع السياسات بإعادة النظر في دور الوسطاء في نشر المعلومات، وأدراسة إن كانت خدمات الرسائل يجب أن تكون مشفرة من نقطة البداية إلى نقطة النهاية (من الطرف للطرف). كما أن صناع السياسات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يراجعون أيضاً تعريف الوسيط في هذا السياق. وفي نفس الوقت، فإن هناك اتجاهاً نامياً بين دوائر فرض القانون في العديد من الدول، يفترض قيام مقدمي خدمات البنية التحتية في أدنى طبقات منظومة شبكة الإنترنت بمراقبة المحتوى الذي يراه المستخدم. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، أصدرت المحكمة الإيطالية أوامرها إلى شبكات نقل المحتوى و شركات خدمات الحماية Distributed Denial of Service (DDOS) مثل cloudflare بغلاق الحسابات الخاصة بعدد من مواقع القرصنة المنتزاع عليها. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار الأوامر لشركة Cloudflare لمشاركة تفاصيل الحسابات وشركات الاستضافة مع الجهة الشاكية RTI¹

وفي حال استمرار هذا التوجه، فإن مقدمي خدمة البنية التحتية مثل مشغلي الشبكات يمكن أن يصبحوا مسؤولين عن البيانات التي تمر عبر شبكاتهم، ومن ثم يتم إجبارهم على تنفيذ إجراءات فنية تقتضي مراقبة وحذف المحتوى. إن إجراءات حجب المحتوى من قبل المشغلين تتضمن حجب ال IP أو تنفيذ الحجب المعتمد على البروتوكول، كما تشمل إجراءات حجب المحتوى أيضاً تقصي الرزم (أي مراقبة محتوى الرزم وهي تتحرك بين الشبكات) وحجب اسم الموقع وتنفيذ الحجب القائم على نظام أسماء النطاقات.²

وهذه الإجراءات تشتمل على " الحجب " أكثر مما ينبغي، مما يسبب ضرراً على المحتوى القانوني وعلى الاتصالات. كما أنها تتعارض مع عمل أنظمة الإنترنت الحيوية مثل أنظمة أسماء النطاقات و تضر بأمن الإنترنت ونزاهته وكفاءة الأداء.

إن النطاق الواسع من وسطاء البنية التحتية للإنترنت- والذي يمتد ليشمل مقدمي خدمات الإنترنت وشبكات نقل المحتوى التي تدعم برامج الألعاب والفيديو وسجلات نظام أسماء النطاقات والمسجلين وغيرهم- يعني أن عدم ضمان حماية الالتزام سيكون له عواقب وخيمة غير متوقعة على البنية التحتية للإنترنت. فمن الممكن أن يسفر ذلك عن وضع يستحيل معه أن يستمر الوسطاء في تقديم خدماتهم مع محاولة تأسيس التغييرات المطلوبة لتقليل تلك الالتزامات.

أضف إلى ذلك، فإنه في ظل الطبيعة العالمية لتدفق حركة الإنترنت، فإنه يمكن أن يتم مطالبة الكثيرين من وسطاء البنية التحتية بتنفيذ سياسات وقوانين متنافسة من عدة دول - وهو ما يعد أمراً يستحيل الإيفاء به.

فلو قام صانعو السياسات بإزالة تلك الحماية الجوهرية التي تسمح لوسطاء البنية التحتية بالعمل والابتكار، فإنهم سيكونون أقل قدرة على أداء مهامهم الرئيسية وعلى جذب الاستثمارات اللازمة، مما سيتسبب في إلحاق ضرر بالغ بشبكة الإنترنت التي نعرفها.

أي من الخصائص المميزة تتأثر بحماية التزامات الوساطة؟

الخاصية المميزة الثانية- تصميم مفتوح من وحدات بناء التشغيل البيئي القابلة لإعادة الاستخدام

1 <https://torrentfreak.com/court-orders-cloudflare-to-terminate-accounts-of-pirate-sites-190711/>

2 The Internet Society's 2017 policy paper on Internet Content-Blocking describes in more detail these methods and their impacts on the Internet, including URL (universal resource locator) and DNS (domain name system) methods of blocking: <https://www.internetsociety.org/resources/doc/2017/internet-content-blocking/>



تتشكل الإنترنت من مجموعة من وحدات البناء القابلة لإعادة الاستخدام- حيث يتم تجميع التكنولوجيات والبروتوكولات في تصميم مفتوح. ووحدات البناء تلك يتم تجميعها واستخدامها بطرق مختلفة من قبل مختلف الوسطاء الذين يلعبون أدواراً متعددة في سلسلة القيمة وتربطهم علاقات متنوعة بالبيانات وبمعرفة محتواها.

على سبيل المثال، فبينما يقوم مشغل الشبكة أو شبكة نقل المحتوى بضمان وصول البيانات الى الوجهة السليمة فقط، يقع على عاتق مقدم خدمة التطبيق معرفة معنى وقيمة هذه البيانات. ولذلك فإن المهمة الرئيسية لوسطاء البنية التحتية هي المشاركة في نقل البيانات، أكثر من معرفة محتوى وقيمة البيانات. وفي ظل هذا الوضع المعقد، فإن محاولات فرض التزامات على الوسطاء بشكل عشوائي أو غير منظم يبسط من الوضع القائم ومن الأدوار المتعددة لمختلف الوسطاء أكثر مما ينبغي، ويفترض أن الوسطاء لديهم معرفة حية بمحتوى البيانات التي تمر عبر شبكاتهم. ولكن في واقع الأمر، فإن الوسطاء، في عالم الإنترنت اليوم، متنوعون للغاية ويقومون بتنفيذ مجموعة واسعة من الوظائف المختلفة التي لا يُصح معها بتطبيق حل واحد يطبق على الجميع.

إن النظام الحالي للالتزامات الواسطة يضع في الاعتبار أهمية مبدأ من نقطة البداية لنقطة النهاية (من الطرف للطرف) بشكل جيد - تلك الفكرة التي تتضمن أن ذكاء شبكة الإنترنت يتمركز في النهايات أو في التطبيقات، مما يجعل من وظيفة الشبكة ذاتها أمراً بسيطاً. وذلك يعني أن قوانين حماية التزامات الواسطة تعي أن مقدمي خدمات البنية التحتية (مثل مقدمي خدمات الإنترنت، شبكات نقل المحتوى، ومقدمي أنظمة أسماء النطاقات) يلعبون دوراً مختلفاً عن الخدمات الأخرى مثل (المواقع الالكترونية) التي تقوم بنشر المحتوى في طبقة التطبيق.

إن أي تغيير في النظام القائم يمكن أن يؤثر على التشغيل البيني لوحدات البناء وعلى التطبيقات المنتشرة عبر الشبكات، مما يقوض ما يسمى بمبدأ من الطرف الى الطرف، بحيث لا تتعرف الشبكات على البيانات التي تمر بها. وذلك من شأنه أن يصعب من عملية الابتكار، لأن التطبيقات في هذه الحالة ستحتاج إلى النظر في إضافة وظائف جديدة للشبكة، أو أن تقوم بعمل ترتيبات أكثر تعقيداً.

الخاصية المميزة الثالثة-إدارة لامركزية وتسيير موزع

إن الإنترنت هي شبكة الشبكات التي تتكون من ما يقرب من 70 ألف شبكة مستقلة تستخدم نفس ذات البروتوكول الفني وتتعاون وتتفاعل مع بعضها البعض. وكل شبكة من تلك الشبكات تقوم بشكل منفرد بصناعة القرارات التي تختص بكيفية تسيير حركة الإنترنت لجيرانها وفقاً لاحتياجاتها ونموذج الأعمال الذي تتبعه والمتطلبات المحلية. فلا يوجد أي سيطرة أو تنسيق مركزي في هذا الإطار. إن القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة حول كيفية تسيير حركة الإنترنت تسمح لكل جزء من أجزاء شبكة الإنترنت بالتأقلم سريعاً مع المتطلبات التشغيلية ومع احتياجات المستخدمين.

إن التقليل من حماية الالتزامات سوف يجبر وسطاء البنية التحتية على فرض متطلبات إضافية على سياسة التسيير، الأمر الذي يتعارض مع الأهداف الحالية الرامية الى تعظيم صلابة الشبكة وخفض التكلفة وتحسين تدفق حركة الإنترنت، مما سيؤدي بدوره إلى الإقلال من استقلالية مشغلي الشبكات فيما يتعلق بالتسيير ومن قدرتهم على تحسين الاتصال.

مما لا شك فيه، أن مختلف الدول لديها قوانين مختلفة للالتزامات، وربما تتعرض حركة الإنترنت للمرور عبر ولاية قضائية ذات قوانين ضعيفة لحماية الالتزامات. وعادة ما يركز صناع السياسات على المحتوى في إطار ولاية قضائية ما، إلا أن الإنترنت على صعيد آخر تعمل على تسيير الحركة بأكثر كفاءة ممكنة، وذلك من خلال العبور عبر ولايات متعددة. وربما يواجه مشغل الخدمة متطلبات مثل ضرورة عدم مرور نوعية معينة من المحتوى عبر ولاية قضائية ما، وفي هذه الحالة فإن مشغل الخدمة - مهما بذل من جهد - لن يتمكن من الإيفاء بهذا المطلب، فربما يحاول مشغل الشبكة أن يلتزم بقواعد الدول التي قد يمر بها المحتوى الخاص به، حتى وإن كانت هذه القواعد مختلفة أو أكثر صرامة عن القواعد المفروضة في دول المشغلين أو المستخدمين. وربما يلجأ المشغلون إلى تضمين قاعد تقضي بعدم مرور حركة الإنترنت من خلال وسطاء في ولاية قضائية بعينها، وذلك ضمن قوانين التسيير الخاصة بهم. وحتى في حالة إتاحة تلك الاختيارات، فإن المشغل الذي يسعى جاهداً لضمان الإيفاء بمتطلبات مختلف الولايات القضائية والتي تطبق أنظمة التزامات غير متناسقة لن يتمكن في النهاية من الإيفاء بأي منها.

كل هذه الجهود من شأنها أن تغير جوهرياً من تصميم شبكة الإنترنت- الذي يتميز بديناميكية التغيير- مما يتعارض مع كفاءة التسيير وصلابة الشبكة، وذلك لما يفرضه على المشغل من محاولة التنسيق بين سياسات التسيير من جهة والمتطلبات غير الفنية لمختلف الولايات القضائية.

يتعارض التقليل من حماية الالتزامات مع مرونة واستقلالية التسيير الموزع لشبكة الإنترنت، ويقلل من القدرة على التعاون مع الشبكات الأخرى مما يؤدي في نهاية الأمر الى تقييد الانتشار العالمي للإنترنت.

الخاصية المميزة الخامسة- شبكة تتميز بالحياد التكنولوجي وعمومية الهدف

تعتبر الإنترنت "شبكة تتميز بالحياد التكنولوجي وعمومية الهدف" لأنه لا يوجد حد للاستخدامات التي تدعمها شبكة الإنترنت. والوسطاء الذين يصنعون الإنترنت يقومون بعمل دور رئيسي: ألا وهو السماح للمستخدمين بالانفاذ الى شبكة الإنترنت من خلال شبكاتهم. ولا يوجد توقع مسبق أن تلك الشبكات تشتمل على نقاط للتحكم أو أنه يجب أن يكون هناك نقاط للتحكم بها.

إن طبيعة الشبكة ذات الحياد التكنولوجي وعمومية الهدف تتطلب أن يقوم مشغلو خدمات الشبكة بأداء الوظائف الأساسية فقط المتمثلة في تمرير بيانات مجهولة بالنسبة لهم للجهة التالية. وأي متطلبات إضافية تنطوي على معرفة المشغلين لطبيعة المحتوى/البيانات تحول من طبيعة الشبكة إلى شبكة أكثر تخصصاً وأقل عمومية في الهدف. ومن ثم فإن فرض التزامات على وسطاء البنية التحتية يتطلب منهم القيام بأدوار إضافية تنأى بهم من دور تسهيل نقل البيانات وتنقلهم إلى مجال أضيق يفرض وظائف أخرى للشبكة ككل.

وهذا الوضع من شأنه أن يقلل من انفتاح الشبكة على استخدامات أو مشاركات جديدة، كما يؤثر على سرعة وتطور الشبكة. ويؤدي ذلك في نهاية الأمر الى تدمير قدرة الإنترنت على تحقيق مزيد من الابتكار في المستقبل.

الخاتمة

إن حماية مشغلي البنية التحتية من الالتزام القانوني لكيفية استخدام الآخرين لشبكة الإنترنت جعل من الاستثمار وبناء البنية التحتية لشبكة الإنترنت العالمية ، كما سهل أيضاً من ابتكار الكثير من الخدمات. وفي نفس الوقت، أتاح الفرصة لوضع سياسة عامة معلنة ومتوازنة لتنفيذ القانون الذي يتطلب من الوسطاء حجب أي محتوى أو اتصالات غير قانونية. فحماية التزامات الوساطة ساهمت في تحويل الإنترنت إلى الظاهرة العالمية التي هي عليها الآن، كما أنها تدعم الاستثمار والانفتاح المطلوب لتحقيق الابتكار.

تدعم حماية التزامات الوساطة ثلاثة من الخصائص المميزة التي تجعل من الإنترنت ما هي عليه الآن: شبكة تتميز بالحياد التكنولوجي وعمومية الهدف ذات تصميم مفتوح، وخدمات مشتركة، وإدارة لامركزية، وتسيير موزع. فتقليل أو إزالة هذه الحماية في بعض الدول من شأنه أن يسفر عن آثار تشغيلية تضر بالإنترنت ككل. فالتكلفة الزائدة والمخاطر التي ستواجه المشغلين ومقدمي الخدمات سوف تتعكس في هيئة استثمارات أقل وتحويل الموارد المحدودة الى أنشطة غير رئيسية، وإلى التقليل من كفاءة وقيمة الشبكة ككل.

على الرغم من أن هناك حواراً ضرورياً يجب أن يتم حول الأدوار المتغيرة ونطاق تلك الأدوار، ومسئوليات بعض الوسطاء، إلا أن حماية الالتزامات ما زالت تشكل أمراً هاماً وجوهرياً لمقدمي خدمات البنية التحتية وأي فاعل آخر يساهم في "نهج الإنترنت في تكوين الشبكات".